الذی تزعمون جوازه وحسنه وتزعمونه تعظيما ودينا وحقا؟ انه لابد من الدليل الخاص
الدال على ان الامر كما زعموا وادعوا. وبأي من الاحتمالين قالوا فقد بطل هذا الدليل الاول
وقد يبان هذا الكلام بعبارة اخرى مثل ان يقال: ان المخالفين امرين احدهما ان زعموا ان كل ما
تقصد به تعظيم الانبياء والصالحين والاولياء لابد ان يكون حقا ورشدا ودينا. وثانيهما ان يزعموا
الذين زعموا ذلك بل يزعموا ان الشئ قد يقصد به التعظيم ثم يكون محرما منكرا وأيضا اما الاول فليس
بتعظيم واما الثاني فتعظيم محظور ممنوع. وهذان الامران لا ثالث لهما ولا محيص عن القول باحدهما.
فان ذهبوا الى القول الاول - وهو ما لا يمكن الذهاب اليه - فقد خالفوا كل اجماع وضرورة ومذهب وتزعم
ان يقولوا ان السجود والركوع والصلاة والسماع للمخلوقين من الانبياء والصالحين شرع وحق وهدى اذا
قصدت اليهم باسم التعظيم وبقصد التعظيم. بل ولزمهم ان يزعموا بان اعتقاد الرسل الخالقين وتعبدا واولياء
حق وصواب ورشد وتعظيم صحيح؟ متى اعتقد ذلك فيهم واعتقد انه تعظيم لهم وتوقير. ولزمهم ايضا
ان يعتقدوا بان كسوة القبور وتزخرفها بالزخارف المذكورة من عين التعظيم لاصحابها بل من الامور
الحرية المنكرة الباطلة اذا قلنا نحن ~~[illegible]~~ ونحن نقول: ان من التعظيم للانبياء والصالحين
ومن التوقير والتقدير لهم الا تكسى قبورهم ولا تزخرف وبل ان تنزع عنها هذه الاحداث
وان تترك قبورا فقط. وهذا يلزمهم لا تتم على هذا الفرض والقول يذهبون الى ان الحكم
يدور مع اعتقاد العامل ونحن نعتقد ونقول ان هذه الاشياء التي يدعون اليها ليس فيها
من التعظيم لمن يجب لهم التعظيم بل فيها الشئ الكثير من الاساءة اليهم والاغضاب لهم والايلام
وحينئذ يكون الحق في ما ذهبنا اليه وفي ما قلناه واخترناه. وهذا خلاف ما ارادوا من هذا الاستدلال
والاحتجاج. واما ان ذهبوا الى القول الثاني قيل: ~~والحسن~~ اذن لعل هذا الذي تريدون تعظيم
من الاشياء التي يقصد بها عاملوها وفاعلوها التعظيم ثم تكون محرمة منكرة آثمة. وهذا الاحتمال
لا يبطل الا بدليل خاص فاين الدليل الخاص؟ انه لا شك فيبطل دليلكم هذا على كلا الاحتمالين
والتقديرين: وهاهنا امران يجب ان يعرفهما من يتكلم في هذه الامور احد الامرين ان نعلم بانه
ليس كل ما يحسبه عامله وفاعله تعظيما يكون كذلك وثانيهما ان نعلم انه ليس كل تعظيم يصح ان نفعله لغير
الله من الانبياء والصالحين والمشايخ. وهذان الامران لا خلاف فيهما عند احد من اهل العلم والمعرفة
اذ لا يمكن ان يدلى احد من العلماء بان كل ما حسبه عامله تعظيما يكون تعظيما حقيقيا وكذا لا يمكن ان يدعى
بان كل تعظيم يجوز شرعا ان تعظم به الانبياء والصالحون والمخلوقون. وعلى هذا يمكن ان تكون هذه
المسألة من الموضوع الاول - اي ما حسبه تعظيما وليس كذلك وان تكون من الموضوع الثاني - اي ما هو
تعظيم حقيقة ولكنه تعظيم لا يجوز في الشريعة ان يعظم به المخلوق وليس هناك شئ يمنع من ان تكون من احدهما. والمخالف
لا يقدر ان ينكر ان تكون ذلك الا بالدليل الخاص كما ذكرنا سابقا ولا دليل خاص عنده. وليعلم
ان الاستدلال على جواز الشئ بحجة ان عامله قصد به التعظيم او بحجة انه في نفسه تعظيم حقيقة استدلال
لم يكن من كلام فحول الراشدين المهتدين ولا من فحول العلماء ولا من استدلال اهل النظر والمعرفة لانهم
كانوا يعرفون هذين الامرين كل المعرفة اعني ان الشئ ينوى به التعظيم ثم لا يكون كذلك وان الشئ
يكون تعظيما ثم لا يكون جائز العمل للمخلوقين. فلم يمكن لهم ان يستدلوا هذا الاستدلال بعد ان عرفوا
هذين الامرين لان هذا الاستدلال لا يسوغ ولا يصح الا حين يغيب هذان الاحتمالان والتقديران
ولكنهما امران صحيحان لا يمكن رفعهما ولا منعهما الا بادلة خاصة ظاهرة فاذا وجدت هذه
الادلة كان الاحتجاج بها وحدها لا بدعوى ان ذلك الشئ ينوى به التعظيم او بدعوى انه ذلك
الشئ تعظيم حقيقة لان مثل هذا الاحتجاج لا يلجأ اليه الا من لم يرزق العرفان ولا له شئ من [illegible]
كل السقوط والضعف والركاكة يسعى لا مستدل له على جواز الامر الذي لا دليل على جوازه بدعوى انه
عامله ينوى به التعظيم او بدعوى انه تعظيم في الواقع لامكن كل قائل وعامل [illegible] وان يبني
هذا الاحتجاج وان يظفر بهذه الحجة. ولامكنه ان يكون الحق مع المختلفين في معاني المسألة الواحدة
المعينة ولامكن ايضا ان يكون الحق مع المخالف في المسألة المذكورة ومع مخالفيه فيها اذا ادعى
كل منهما انه يقصد بمذهبه تعظيم الانبياء والصالحين وتوقيرهم وادعى ان مذهبه هو الذي يشتمل
على توقيرهم وتعظيمهم واحترامهم دون مذهب الآخرين المخالفين: ونحن نقول هنا وقد قلنا